

Distr.: General
16 February 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وانتهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً

الرئيسة: السيدة ميكوليسكو (رومانيا)

المحتويات

البند ٥٤ من جدول الأعمال: الاستعراض الشامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من
جميع جوانب هذه العمليات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيعة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: الاستعراض الشامل لمسألة عمليات حفظ السلام من جميع جوانب هذه العمليات (تابع)

١ - السيد كيسليتييا (أوكرانيا): قال إن الطلب على عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي بلغت فعلاً ما يقرب من المستويات التاريخية، سوف يستمر على الأرجح، بل وقد يزداد على مدى السنوات القليلة القادمة. وذكر أن التقرير المرحلي لمبادرة الأفق الجديد، وهو التقرير رقم ٢، يمكن أن يساعد في تحديد أكثر التحديات إلحاحاً. وذكر أن من أولى الأولويات تعزيز قدرات حفظ السلام لدى الأمم المتحدة، وذلك، أولاً، من خلال ضمان حركية العمليات من حيث الطيران. وأضاف أن النقص في المروحيات العسكرية، وهي أهم رصيد بالنسبة للنهوض بولايات المهام المتزايدة التعقيد، وخاصة في مسارح العمليات الواسعة، هو مثال لانعدام التوافق بين الموارد والولايات. وذكر في هذا الصدد، أنه ينبغي أن تستند مقترحات الأمانة العامة إلى التوصيات ذات الصلة التي وضعتها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالطريقة التي ترد بها تكاليف المروحيات العسكرية والطريقة التي يتم بها تشغيلها بحيث تمثل حوافز حقيقية بالنسبة للدول المساهمة.

٢ - وذكر أن هذه المسائل لا يمكن حلها إلا من خلال الشراكة العالمية والتعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة والأمانة العامة. وأضاف أنه تحقيقاً لهذه الغاية يتعين على البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة أن يكون لها صوت أقوى كثيراً في عملية اتخاذ القرارات في جميع مراحل عمليات حفظ السلام. وقال إن الاجتماعات التي تعقد على مستوى الخبراء لا تحقق كثيراً عند غياب هذه البلدان؛ وذكر أنه في حالات أخرى

تواجه هذه البلدان بالأمر الواقع وتعلم بالقرارات التي تؤثر تأثيراً مباشراً على أفرادها وأرصدتها من قرارات مجلس الأمن في نفس يوم اتخاذها.

٣ - وذكر أن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وحمايتهم القانونية ينبغي أن تكون عنصراً رئيسياً في أية عملية من عمليات حفظ السلام. على أنه أضاف أن الضمانات القانونية لا تعادل انعدام المساءلة. وقال إن أوكرانيا تؤيد تأييداً تاماً سياسة عدم التسامح إطلاقاً فيما يتعلق بإساءة المعاملة من جانب حفظة السلام. وأضاف أنه يتعين أن يكون للبلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة كل الحق القانوني وكل الوسائل للاشتراك في التحقيق في الجرائم التي ترتكب ضد أفرادها من حفظة السلام.

٤ - وذكر أن الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام ليست واضحة على الإطلاق وأن ثمة حاجة إلى تحديد الأدوار والمسؤوليات الدقيقة لمن يوزعون من حفظة السلام في جهود بناء السلام، وخاصة من حيث تقسيم العمل في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. وأضاف أن إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة استراتيجية الدعم الميداني لحفظة السلام يمكن أن توفر الإرشاد بشأن تحديد الأولويات والتتابع وتخطيط المهام الدقيقة التي يتم النهوض بها مبكراً والتي تكون من مسؤولية حفظة السلام.

٥ - وقال إنه على مدى العشرين عاماً الماضية أسهمت أوكرانيا بما يزيد على ٣٤ ٠٠٠ من حفظة السلام شاركوا في أكثر من ٢٠ بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ وأنها مصممة على الاستمرار في هذا الالتزام بالنسبة لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٦ - السيد ديلورينتييس (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة ما زالت تؤدي دوراً لا غنى عنه في منع تكرار أو تصعيد

فعلا. وذكر أن وفده يرحب باعترام الأمين العام بإنشاء مراكز خدمة إقليمية إضافية اعتمادا على الدروس المستفادة من مركز الخدمة في عنتبي وأنه سيواصل العمل مع الأمانة العامة لضمان أن يصل كل مكتب إلى تحقيق إمكاناته التشغيلية الكاملة. وقال إنه يرحب أيضا بإنشاء فريق كبير للاستشاريين للنظر في معدلات الصرف للبلدان المشاركة بقوات وما يتصل بذلك من مسائل.

٩ - وقال إنه يلزم مزيد من الوضوح فيما يتعلق بالكيفية التي تستجيب بها الموارد التشغيلية للبعثات للمهام التي تكلف بها وقدرتها على الوفاء بولاياتها. وأضاف أن من الأمور الحاسمة ضمان أن تتوافر لدى البعثات الإرادة السياسية بالنسبة للنهوض بولاياتها، وأنه يتعين على قادة القوات أن يكونوا واثقين من أن الكنائس التي تحت قيادتهم تستطيع أن تنفذ أوامره وأنها راغبة في ذلك. وذكر أن توفير القوات ما زال بطيئا ومعقدا وأن وفده يرحب على وجه الخصوص بأية تعليقات للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

١٠ - وقال إن لا بد من بذل ما هو أكثر لمكافحة سوء السلوك الجنسي من جانب جميع فئات أفراد حفظ السلام؛ وذكر أنه لا تزال هناك تقارير عن سوء السلوك الجنسي بمستويات غير مقبولة. وأضاف أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل على ألا يسمح لمرتكبي هذه الانتهاكات بالخدمة مرة أخرى في الأمم المتحدة. وقال إن الحوار الكامل بشأن سوء السلوك الجنسي، بما في ذلك الحوار مع البلدان المساهمة بقوات، يعتبر مسألة أساسية.

١١ - السيد سوريثا (الفلبين): قال إن حكومته على الرغم من قلة مواردها قد أسهمت بآلاف الرجال والنساء في ٢٤ بعثة على الأقل من بعثات حفظ السلام في ١٥ بلدا على مدى السنوات الخمسين الماضية. وذكر أن الالتزام بعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة يستند إلى

التراعات المسلحة. وذكر أن وفده يؤيد ضرورة استمرار التركيز على جدول الأعمال الإصلاحي الذي تضمنته مبادرة الأفق الجديد، من أجل زيادة مشاركة المرأة وزيادة قدرة الأمم المتحدة على التخطيط وإدارة البعثات المعقدة، وتعزيز الشراكة العالمية التي يعتمد عليها نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأضاف أن ثمة مسؤولية جماعية عن ضمان ألا تكون المناقشات المتعلقة بكيفية التصدي للتحديات التي تواجه في منع النزاع المسلح والاستجابة له معرقله للجهود المبذولة لإعادة الاستقرار وتحقيق السلم المستدام.

٧ - وذكر أن الولايات المتحدة قامت بتدريب ما يزيد على ١٤٠ ٠٠٠ من قوات حفظ السلام منذ عام ٢٠٠٥، كما أنها قدمت الدعم في تدريب ٤١ ٠٠٠ فرد إضافي من أفراد حفظ السلام في البلدان الشريكة. وقال إنها يسرت وزع أكثر من ١٣٨ ٠٠٠ فرد من أفراد حفظ السلام من ٣١ بلدا إلى ١٩ عملية من عمليات حفظ السلام في العالم. وأضاف أنها أوفت بالتزاماتها فيما يتعلق بميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتزمت بمبلغ إضافي كبير قدره ٢٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى السنتين الماليتين الماضيتين للمساعدة في تعزيز القدرة التنفيذية لأفراد الشرطة.

٨ - وقال إن جهود حفظ السلام قد أدت إلى تحقيق إنجازات هامة عديدة خلال العام الماضي في كل من جنوب السودان وكوت ديفوار وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأضاف أنه تحقق أيضا تقدم في عدد من المجالات التي تساعد البعثات على القيام بوظائفها على نحو أفضل وأسرع وأكثر فعالية من حيث التكاليف. وذكر أن الإجراءات الجديدة الخاصة بالتعاون فيما بين البعثات سوف تتيح تقاسم الأصول الحيوية على نحو أسرع. وقال إن الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني قد بدأت تظهر نتائجها

١٤ - السيد سيفوي (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه يلزم في حفظ السلام الفعال الالتزام بمبادئه التوجيهية، وهي رضا الأطراف وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس وعدم الانحياز. وذكر أن حكومته تؤيد كل التأييد دور حفظة السلام باعتبارهم بناء السلام الأول، وهو دور يجب أن يظل من صميم جميع بعثات حفظ السلام في جميع المراحل. وأضاف أن عمليات حفظ السلام ما زالت تنمو نموا هائلا، ولهذا يجب التأكد من أنها ما زالت متسقة مع الغرض الأصلي منها كما تحدد في ميثاق الأمم المتحدة وهو إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب.

١٥ - وذكر أن من المهم توسيع قاعدة البلدان المساهمة بقوات لضمان توافر الموارد الكافية لعملية حفظ السلام، ومقاومة تصنيف بعض البلدان على أنها بلدان مساهمة بقوات وتصنيف بلدان أخرى على أنها ممولة للقوات. وأضاف في هذا الصدد أن إنشاء فريق كبار الاستشاريين للنظر في معدلات السداد بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات وما يتصل بذلك من مسائل عمل يلقي الترحيب، ولكن القرار ذا الأثر الباقي يجب أن يستند إلى وحدة الغرض.

١٦ - وقال إن ولايات حفظ السلام يجب أن تكون واضحة لأن استخدام عبارات غامضة مثل "حفظ السلام القوي" يؤدي إلى الارتباك ويهدد وضوح القيادة والسيطرة في الميدان كما يؤدي إلى تبادل الاتهامات بلا مبرر. وأضاف أن ثلاثة مؤتمرات إقليمية بشأن استخدام القوة في عمليات حفظ السلام عقدت في أبوجا وبوينس آيريس وجاكارتا وتصدت لمسألة الوضوح. وأضاف أنه ينبغي للأمانة العامة تعميم التقارير المتعلقة بنتائج هذه المؤتمرات وإحالتها إلى الجهات المعنية بمزيد من البحث.

١٧ - وقال إن ضمان سلامة وأمن أفراد حفظ السلام يجب أن تظل مسألة ذات أولوية عليا. وذكر أن الولايات

السياسة الوطنية للفلبين التي تقوم على تأييد حفظ السلام المتعدد الأطراف والأمن الجماعي وسيادة القانون. وأضاف أن هذا الالتزام تم تعزيزه في عام ٢٠٠٢ بإنشاء آلية مشتركة بين الوكالات لتنسيق مشاركة الفلبين في عمليات حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة. وقال إن حكومته تقوم حاليا بإعداد سجل للخبراء المناسبين والمؤهلين في المجالات المتخصصة من حفظ السلام المدني. وأضاف أن مما يبعث على الأمل وزع حفظة السلام من الإناث وأنه يؤيد تأييدا تاما إدخال منظور جنساني في عمليات حفظ السلام وذكر أن ١٠ في المائة من الأفراد الفلبينيين في عمليات حفظ السلام البالغ عددهم ٩٠٠ فرد هم من النساء.

١٢ - وذكر أن حكومته تدعو بقوة إلى مواصلة تدريب وتطوير حفظة السلام وأنها استضافت في حزيران/يونيه ٢٠١١ دورة تدريبية إقليمية للمدرّبين لمنع الجرائم الجنسية والتحقيق فيها في الاجتماعات الخارجة من نزاعات. وقال إن هذه الدورة صممت بحيث توفر لضباط الشرطة التابعين للأمم المتحدة المعارف والمهارات اللازمة لمساعدة نظرائهم في البلدان المضيفة. وأضاف أن ضمان سلامة حفظة السلام واجب حتمي وأنه لا بد من تسليحهم التسليح الكافي وتزويدهم بما يلزم لحمايتهم في المناطق التي يشتد فيها الخطر. وذكر أن ازدياد الطلب على حفظة السلام لا تقابله في كثير من الأحيان القدرات والموارد اللازمة وأن التخطيط الدقيق لتنفيذ ولايات مجلس الأمن مسألة أساسية.

١٣ - وذكر أن حكومته تقدر إتاحة الفرص للتفاعل مع سائر ذوي الأدوار وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية حفظ السلام، وخاصة الأفراد الموجودين في الميدان وأنها تتطلع إلى مزيد من التفاعل المنتظم معهم. وأضاف أن اللواء إكارما الفلبيني الجنسية ورئيس بعثة وقائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قام بدور نشط في تقاسم خبرته الواسعة في الميدان مع الأمم المتحدة والعسكريين في الفلبين.

الدولة المضيفة، بما في ذلك تأكيد سلطة الدولة وبسط سيادتها على أراضيها.

٢٢ - وقال إنه يتعين على الأمم المتحدة ضمان سلامة وأمن العاملين في بعثات حفظ السلام الذين كثيرا ما يعملون في ظروف قاسية ومحفوفة بالمخاطر. وذكر أنه يجب على الدول المضيفة أن تحقق في الجرائم التي ترتكب ضد حفظة السلام ومحكمة مرتكبي هذه الجرائم وفقا لقوانينها الوطنية واتفاقات مركز القوات وأحكام اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

٢٣ - وقال إنه لا بد من الحرص على أن تكون الموارد المالية واللوجستية المتوافرة لكل بعثة من بعثات حفظ السلام متلائمة مع الولايات الملقاة على عاتقها ومع الأهداف التي يتوخى الوصول إليها. وأضاف أنه يجب وضع حد للنقص الذي تعاني منه هذه البعثات في الموارد وهو النقص الذي لا يقوض فقط حظوظ نجاح مهمة بعثات قوات حفظ السلام بل يعرضها للخطر.

٢٤ - وقال إن من المفيد أن تقوم البلدان المتقدمة النمو التي لديها قوات عسكرية على درجة عالية من التدريب والمهارة الحرفية والخبرة بالمساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، بدلا من الاعتماد بشكل حصري على القوات العسكرية القادمة من البلدان النامية. وأضاف أن أفراد حفظ السلام ينبغي أن يكونوا على معرفة بثقافة ولغة البلد الذي يعملون به وذلك لتسهيل التواصل والتفاعل مع سكان البلد المضيف. وقال إنه لا بد أن تتسم عملية اختيار الخبراء والموظفين المدنيين بالشفافية والوضوح. وذكر أن الخبراء الذين يوفدون في عمليات حفظ السلام بالبلدان العربية ينبغي أن يكونوا على معرفة بالتاريخ الحديث للبلدان المضيفة وأن يتكلموا العربية.

الواضحة الواقعية القابلة للتحقيق مسألة أساسية وأنه يتعين توفير الموارد الكافية لحفظة السلام وتحديد مهامهم تحديدا واقعا لتجنب التوسع غير اللازم في العمليات. وأضاف أن الاحتياجات الأساسية، بما فيها المروحيات العسكرية، يتعين توفيرها على نحو مستدام.

١٨ - وذكر أنه يجب على اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن تحدد بدقة أساليب عملها وأن وفده يؤيد المقترحات المقدمة من كندا والمغرب في هذا الصدد.

١٩ - وقال إن حفظ السلام ينبغي تنسيقه قدر الإمكان مع الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة لدعم عملية سياسية شاملة للجميع ودعم نتيجة شاملة للجميع أيضا. وذكر أن تسوية النزاع على نحو مستدام وتحقيق التصالح يجب أن ينبع من داخل البلد الذي يتعلق به الأمر ولا يجوز فرضهما على الشعوب. وأضاف أن هذه الملكية الوطنية من شأنها أن تيسر الانتقال في الوقت المناسب من حفظ السلام إلى بناء السلام.

٢٠ - السيد الهاجري (قطر): شدد على أهمية احترام المبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وذكر أن من المهم لذلك أن تراعي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عند إقرار وتنفيذ ولاياتها مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وخاصة احترام سيادة الدول احتراماً كاملاً وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم تحريف الولايات الممنوحة لها عن الهدف الذي أنشئت من أجله. وأضاف أن حكومته اشتركت في بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما في ذلك تقديم الضباط المتخصصين والدعم اللوجستي.

٢١ - وقال إن عمليات حفظ السلام ليست بديلا عن معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وأضاف أن من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار أهمية التنسيق والتشاور مع

عملية الأفق الجديد، وحماية المدنيين، والبدء في استراتيجية عالمية للدعم الميداني، وتحسين التواصل الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. على أنه ذكر أن هذا التقدم يمكن أن يتعرض للخطر نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية التي كانت لها حتى الآن آثار سلبية على ميزانيات وعمليات حفظ السلام بل وعلى الجوانب المفاهيمية لحفظ السلام لأنه لا يوجد ضغط قوي من أجل تخفيض التكاليف في الوقت الذي يتم فيه الإبقاء على الخدمات بل وزيادتها. وقال إن ثمة مجالا للتحسين، ولكن من المهم ألا تغيب عن البال النسبة الإيجابية بين التكاليف والفوائد في عمليات حفظ السلام مقارنة بغيرها من الترتيبات الوطنية والإقليمية.

٢٩ - وذكر أن البعثات المعقدة لا يمكن أن تستمر بدون توفير الموارد اللازم تخصيصها لضمان تنفيذ هذه البعثات وما لم تبحر المنظمة تحديثا لنظامها المتعلق بتأمين الموارد البشرية والموارد المادية. وأضاف أن مسائل التمويل يتعين مناقشتها في المحافل المناسبة ولكن من غير المستصوب، سواء من وجهة نظر المساهمين التمويليين الرئيسيين أو من وجهة نظر البلدان المقدمة لأفراد مثل أوروغواي، أن تركز المناقشات الموضوعية المتعلقة بحفظ السلام على الموارد المالية وحدها. وذكر في هذا الصدد أن وفده يرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في اللجنة الخامسة ويعلق آمالا كبيرة على إسهام فريق كبار الاستشاريين.

٣٠ - وقال إن نهج القدرات ضروري لتشجيع وجود شراكة عالمية قوية. وأضاف أن التقدم الذي حققته الأمانة العامة في المشاريع الثلاثة التي تقوم بتنفيذها أمر يبعث على التفاؤل، وذكر أن وفده يكرر التشديد على أهمية ضمان الاتساق والعمل على تحقيق تحسينات ملموسة في الأوضاع غير المستدامة مثل نقص المروحيات العسكرية. وذكر، أخيرا، أن وفده ملتزم بالشفافية والمساءلة وأنه سيواصل الإصرار

٢٥ - وقال إنه مع مراعاة أن ٨٧ في المائة من قوات حفظ السلام يأتون من بلدان نامية فإن من المهم إشراك الدول المساهمة بقوات في جميع مراحل التخطيط ونشر القوات. وأضاف أنه يتعين تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) تنفيذا فعالا من أجل تعزيز التنسيق والتواصل بين مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات وتعزيز الشفافية والثقة ومراعاة شواغل البلدان المضيفة.

٢٦ - وقال إنه لا بد من التعاون مع مجلس الأمن واللجنتين الخامسة والسادسة لمعالجة القصور في وضوح مسألة المسؤولية الجنائية، لا مسؤولية حفظة السلام فحسب بل أيضا مسؤولية من يرتكبون الجرائم ضدهم. وأضاف أنه ينبغي إدراج هذه المسألة في مذكرات التفاهم بين الأمم المتحدة والدول المضيفة. وقال إن على حفظة السلام أن يحترموا احتراماً كاملاً مدونات قواعد السلوك وأن على بلدانهم أن تسائلهم قانونياً عند مخالفة مدونات قواعد السلوك أو ارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون. وأضاف أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تنهض بمسؤولياتها، ليس فقط فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين بل أيضا في المخالفات الأخرى أو الاعتداءات والجرائم بشتى أنواعها وفقا للتعديلات التي تم إدخالها مؤخرا على مذكرة التفاهم لهذا الغرض.

٢٧ - وقال إن وفده يقدر الجهود المستمرة التي تقوم بها الأمانة العامة في استحداث طرائق عمل للجنة الخاصة، وإن كان من المهم مراعاة ما تقره اللجنة في جميع الأوقات.

٢٨ - السيد كانسيلا (أوروغواي): قال إن حكومته ملتزمة بتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وذكر أن التعاون بين جميع أصحاب المصلحة هو وحده الذي يكفل نجاح الولايات المتزايدة التعقيد. وأضاف أنه على الرغم من التحديات التي تواجهه فقد تحقق تقدم في مجالات مثل تأييد

على أعلى مستويات السلوك بالنسبة لأفراده الموجودين في الميدان.

٣١ - السيد وانغ مين (الصين): قال إن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام هي عنصر حيوي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وذكر أن من المهم لهذا السبب استخلاص الدروس من هذه العمليات التي يزيد عددها على ٦٠ عملية نفذت خلال العقود الماضية لضمان أن تكون العمليات التي تنفذ مستقبلاً أحسن تصميمًا. وأضاف في هذا الصدد أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن عمليات حفظ السلام هي أيضاً أعمال سياسية وينبغي أن تزداد تركيزاً على منع الصراع والمنازعات وبذلك تعزز العمليات السياسية والمصالحة الوطنية.

٣٢ - وشدد على ضرورة الالتزام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمبادئ الحياد ورضا الأطراف وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس وممارسة هذه العمليات لولاياتها. وقال إنه بناءً على ذلك، ينبغي في أية عملية من عمليات حفظ السلام الالتزام الدقيق بالولاية التي منحها لها مجلس الأمن، واحترام سيادة الأطراف، والحيلولة دون اشتراك أعضائها في المنازعات، ومقاومة إغراءات تغيير النظام، وكفالة ألا تتسبب الأنشطة التي من المفروض أن يتم القيام بها لحماية المدنيين في إحداث مزيد من الضحايا بينهم.

٣٣ - وقال إنه مع تزايد عمليات حفظ السلام تزداد ضرورة توفير الدعم اللوجستي الكافي. وأضاف أن ثمة حالياً انفصام بين الولاية الممنوحة لهذه العمليات والموارد البشرية والمادية والمالية المخصصة لها من أجل القيام بها. وشدد، في هذا الصدد، على ضرورة تجنب التبدد والازدواج، وأعرب عن تأييد بلده للأخذ بنهج موحد منسق في جهود حفظ السلام من خلال إنشاء مراكز خدمة عالمية وإقليمية ووضع استراتيجية عالمية للدعم اللوجستي.

٣٤ - وذكر أن عمليات حفظ السلام ليست دواء لكل شيء ولا تستطيع بذاتها حل المشاكل الكامنة وراء النزاعات، وأنه يلزم لهذا الغرض عملية سياسية أعمق من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية والتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات وخاصة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أنه لهذا ينبغي تمكين لجنة بناء السلام من القيام بدور أقوى كما ينبغي أن تكون المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية مساهمة بقدر أكثر إيجابية في أعمال بناء السلام. وذكر، على وجه الخصوص، أنه إزاء كثرة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة الأفريقية يلزم تقديم مساعدة خاصة إلى الاتحاد الأفريقي الذي هو في أمس الحاجة إلى الدعم اللوجستي والمالي والتقني حتى يمكنه النهوض بولايته في حفظ السلام. واختتم كلمته مؤكداً من جديد التزام الصين بدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مشيراً إلى أن للصين أكثر من ٢٠٠٠ من حفظة السلام منتشرين في مختلف العمليات مما يجعلها سابع أكبر مساهم في جهود حفظ السلام الدولية.

٣٥ - السيد بامبا (كوت ديفوار): قال إن عمليات حفظ السلام هي أكثر الوسائل فعالية في تسوية المنازعات على أساس مبدأ الأمن الجماعي. وذكر أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أثبتت قدرة الأمم المتحدة على النهوض بولايتها بمقتضى الفصل السابع من الميثاق حين تعمل في تعاون تام مع السلطات الشرعية في البلد وتحترم إرادة الشعب. وأضاف أن بلده ممتن امتناناً عميقاً للمنظمة لمساعدتها في تسوية الأزمة في كوت ديفوار.

٣٦ - وقال إن الأخطار الواسعة التي واجهها المدنيون في أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار، والتي مات فيها ٣٠٠٠ شخص، هي مثال يوضح الحاجة الملحة لاعتماد المجتمع الدولي لتدابير عاجلة وفعالة لحماية المدنيين. وأضاف أن مجلس الأمن تعامل مع هذه المسألة على هذا الأساس حين

مقدمته دعم الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١). وأضاف أن إصلاح قطاع الأمن ما زالت له الأولوية، وخاصة بالنظر إلى الاحتياجات الأمنية على الحدود الغربية الطويلة مع ليبيريا. وقال إن حكومته ترحب باعترام وكيل الأمين العام الجمع بين موارد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وموارد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، في تعاون وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء، لمواجهة هذا التهديد. وذكر أنه تم عقد اجتماعات قمة لرؤساء دول المنطقة كما عقد اجتماع لرؤساء أركان القوات العسكرية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣٨ - وذكر أن كوت ديفوار هي بلد من ١٩ بلدا فقط سددت مساهماتها في جميع ميزانيات الأمم المتحدة في مواعيدها. وأضاف أن بلده شرع مؤخرا في تقديم أفراد شرطة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما وفر مقرا دائما بلا مقابل لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأضاف أن حكومته على استعداد أيضا لتوفير مقر لمركز الدعم الأفريقي لغرب أفريقيا.

٣٩ - السيد إنغ شين هوات (ماليزيا): قال إن ماليزيا، بوصفها بلدا من البلدان المساهمة بقوات منذ زمن طويل، تكرر إيمانها الراسخ بالدور الرئيسي للأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وذكر أنه يوافق على الرأي القائل بأن عملية السلام هي شراكة وأن تقاسم الأعباء أمر ضروري. وأضاف أن من الأمور الحاسمة أن تواصل الدول الأعضاء توفير الموارد البشرية والمالية واللوجستية لضمان نجاح تنفيذ عمليات حفظ السلام في مواعيدها. وقال إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا ساد السلام والاستقرار. وأضاف أن ماليزيا تؤيد نهج حفظ السلام باعتباره شكلا من أشكال بناء السلام في وقت مبكر

اعتمد القرار ١٩٧٥ (٢٠١١) الذي عهد إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بولاية شاقة هي تحطيم الأسلحة الثقيلة التي استخدمتها قوات الرئيس السابق في قتل المدنيين. وقال إنه خلال الأزمة ساعد التردد والتحفظ غير المفهوم من جانب بعض أعضاء مجلس الأمن على تعزيز موقف التحدي الذي اتخذته معسكر رئيس كوت ديفوار السابق الذي واصلت قواته جرائمها ضد السكان المدنيين وهجمات على الأفراد المدنيين التابعين للأمم المتحدة وعلى قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقال إن تجربة العنف الذي وقع بعد الانتخابات قد أبرزت أيضا انعدام التعاون بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مع أنه يوجد إطار لهذا التعاون. بمقتضى الفصل الثامن من الميثاق. وأضاف أنه لو أن هذا الإطار قد استخدم، بإشراك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبإشراك فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لكان هناك أثر رادع يساعد على حماية المدنيين. وقال إن أعضاء مجلس الأمن، خاصة الأعضاء الدائمين، يجب ألا تغيب عن بالهم مسؤوليتهم في حماية المدنيين المهددين وحماية المدنيين والعسكريين من أفراد عمليات حفظ السلام واتخاذ قراراتهم على أساس احترام رغبات الشعوب. وأضاف أن احترام روح الميثاق ونصه مسألة حيوية بالنسبة لضمان مصداقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وضمان فعاليتها وحيدتها.

٣٧ - وذكر أن الحالة في كوت ديفوار أخذت تعود إلى الوضع الطبيعي وأن التركيز الآن هو على دعم السلام ودعم عملية إعادة البناء فيما بعد الأزمة وأنه يتم القيام بكل ما هو لازم لضمان أن تكون الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية. وأضاف أن حكومته على ثقة من قدرتها على الاعتماد على الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف وفي

أساسا طيبا جدا يمكن البناء عليه. وذكرت أن مجموعة المواد التدريبية التي تم وضعها حديثا بشأن حماية المدنيين ينبغي أن تستخدم على الوجه الأكمل. وأضافت أنه يتعين على إدارة عمليات حفظ السلام وعلى الدول الأعضاء أيضا أن تكفل الاستخدام الفعال للتوجيهات التنفيذية المتعلقة بمنع العنف الجنسي في ظروف الصراع والرد عليه. وقالت إن مما يؤسف له أن يواصل أفراد الأمم المتحدة انتهاج سياسة الرفض المطلق للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأضافت أن بلدان الشمال ترحب بالمبادرة الخاصة بوضع توصيات جديدة في هذا الصدد مع تسليمها بمسؤولية البلدان المساهمة بالقوات أو بأفراد الشرطة عن دورها.

٤٣ - وقالت إن القيود المالية تجعل من الأمور ذات الأولوية العاجلة العمل بطريقة أذكى وتحقيق كل ما يمكن تحقيقه بأقل الموارد، والاستفادة من مبادرات واستراتيجيات الإصلاح التي تم وضعها. وذكرت أن بلدان الشمال توافق على الرأي القائل بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ بسياسة "توحيد الأداء" مع اعتبار المهمة المتكاملة مفهوما أساسيا. ورحبت بالتقارير التي تفيد بحدوث تقدم في مشاريع الأفق الجديد التجريبية التي يراودها تحديد معايير القدرة ووضع المواد الإرشادية. وأضافت أن هذه المشاريع ينبغي متابعتها بوضع معايير للأداء بالنسبة لجميع وحدات حفظ السلام ذات الصلة.

٤٤ - وقالت إن بلدان الشمال تشي على الاستراتيجية الخاصة ببناء السلام المبكر التي وضعت لحفظ السلام وحث البنك العالمي وإدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها التي شاركت في وضع الاستراتيجية على أن تشارك أيضا في تنفيذها من أجل ضمان أن تعمل الأمم المتحدة استنادا إلى مبدأ الميزة النسبية. وذكرت أن التقدم الذي أفادت به التقارير في تنفيذ الاستراتيجية العالمية للخدمة الميدانية هو تقدم يستحق الثناء وأن تنفيذ التوصيات الواردة

وأنها تقوم بأنشطة بين السكان المحليين وإن كان ذلك يتم مع مراعاة أن خطط التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ما زالت هي مسؤولية البلدان المضيفة وحدها.

٤٥ - وذكر أن وفده تقلقه التهديدات المتزايدة التي يتعرض لها أمن وسلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وتدين بشدة جميع أعمال العنف الموجهة ضدهم. وقال إن ماليزيا باعتبارها من البلدان المساهمة بقوات تؤكد من جديد التزامها بسياسة بعدم التسامح على الإطلاق بالنسبة لجميع أشكال سوء السلوك بما فيها الاستغلال الجنسي. وقال إنها ستواصل التأكيد على مسألة سوء السلوك في الدورات التدريبية التي تنظم بمركز التدريب على حفظ السلام بماليزيا والمشاركة النشطة في المسائل المتصلة بتطوير عقيدة ومناهج دراسة شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة.

٤٦ - السيدة مورش سميث (النرويج): تكلمت نيابة عن بلدان الشمال فقالت إنه تحقق تقدم في إعادة إقرار السلام في عدد من البلدان ولكن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تواجه تحديات كبيرة ابتداء من ضمان سلامة وأمن حفظة السلام. وذكرت أن بلدان الشمال، باعتبارها من البلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة، لا بد لها أن تكون واثقة من اتخاذ كل ما يلزم لتعزيز الأمن في الميدان. وأضافت أن المخاطر الشديدة أمر يمكن احتماله أما التساهل في إدارة المخاطر فأمر لا يمكن السكوت عليه. وقالت إن انعدام الأمن يقوض أداء حفظة السلام وقدرتهم على تنفيذ ولاياتهم بما فيها ولاية حماية المدنيين.

٤٧ - وقالت إن بلدان الشمال تؤيد الجهود المبذولة لتعزيز قدرة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على حماية المدنيين وإن كانت المسؤولية الأولى هي مسؤولية الحكومات الوطنية بغض النظر عن مصدر التهديد. وأضافت أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في آخر دورة للجنة الخاصة يوفر

٤٦ - السيد بافو (سويسرا): أثنى على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي أثبتت أن الأمم المتحدة قادرة على أن تستجيب على الفور للعنف الموجه ضد المدنيين وعلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وذكر أن من المهم أن توضع أولويات واضحة وأن تعطى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ ولايتها الواسعة. وأضاف أن مما يؤسف له أنه ما زالت هناك اختلافات بين الدول الأعضاء، وخاصة بين الدول التي تمول عمليات حفظ السلام والدول التي تسهم بأفراد. وقال إن المناقشات التي جرت في الفريق العامل بشأن المعدات المملوكة للوحدات وفي اللجنة الخاصة واللجنة الخامسة تعتبر مناقشات هامة ولكنها أثرت تأثيرا غير موفق تمثل في تعقيد المناقشة المتعلقة بالتحديات الأخرى. وذكر أن حفظ السلام يجب أن يظل مرنا حتى يستطيع التكيف مع الحقائق والاحتياجات المتغيرة في الميدان. وأضاف في هذا الصدد أن مفهوم الشراكة العالمية يعتبر مفهوما بالغ الأهمية.

٤٧ - وذكر أن وفده يرحب بجهود الأمانة العامة في تنفيذ التوصيات الواردة بتقرير فريق كبار الاستشاريين لاستعراض القدرات المدنية الدولية. وأعرب عن أمله في أن تؤدي هذه العملية إلى تحسينات كبيرة في الميدان بما في ذلك زيادة حركية وسرعة إدارة القدرات الموجودة في المنظومة ولدى الدول الأعضاء. وأضاف أن وفده يرحب أيضا بالتنفيذ الأولي للاستراتيجية العالمية للدعم الميداني التي يفترض أن تؤدي إلى وزع البعثات في مواعيدها وزيادة الدعم المقدم للموظفين المدنيين. وأضاف في هذا الصدد أنه يشجع تبادل وجهات النظر بشكل شفاف بين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وجماعات بناء السلام.

٤٨ - وقال إن أعمال اللجنة الخاصة المتعلقة بحماية المدنيين لا يمكن القيام بها في عزلة. وأضاف أن التنسيق فيما بين جميع الأطراف المعنية، بما فيها ذوو الأدوار الإنسانية، أمر

بتقرير فريق كبار الاستشاريين بالنسبة لاستعراض القدرات المدنية الدولية (في الوثيقة A/65/747-S/2011/85) يزيد من قدرة بعثات حفظ السلام على المساعدة في بناء السلام مبكرا. وأضافت أن بلدان الشمال توافق تماما على التركيز القوي في ذلك التقرير على أهمية بناء وتطوير الملكية الوطنية، وخاصة في المجالات الشديدة الحساسية مثل إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون. وقالت إن الملكية الإقليمية، من خلال أطر السياسات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، هي عنصر تكميلي له قيمته. وذكرت أن المنظورات الأفريقية فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن يمكن تساعده في اعتماد الأدوات اللازمة في سياق قطري معين ومن ثم تسهم في شرعية دعم إصلاح قطاع الأمن وقابلية هذا الدعم للاستمرار. وأضافت أن الشراكة القوية بين أصحاب الأدوار المشاركين في هذا الأمر مسألة حيوية ولازمة لبلوغ الأهداف المشتركة.

٤٥ - وقالت إن ما حدث مؤخرا من منح جائزة نوبل للسلام لثلاث من القيادات النسائية ينبغي أن يكون ملهما وحافزا للدول الأعضاء على ترشيح مزيد من النساء للمراكز القيادية في عمليات حفظ السلام. وذكرت أن عدد النساء اللاتي تشغلن مركز الممثل الخاص للأمين العام قد ازداد وأنه سيكون تطورا إيجابيا أن ترشح امرأة للعمل كقائدة قوة وأن يعمل مزيد من النساء كمفوضات شرطة. وأضافت أن جميع القادة، من النساء والرجال، مسؤولون عن ضمان الإدماج الكامل للبعد الجنساني في جميع أنشطة حفظ السلام، وذلك بوسائل في مقدمتها تنفيذ الخطط والاستراتيجيات القائمة. وقالت إن بلدان الشمال تشجع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على مواصلة العمل في تعاون وثيق مع جميع أصحاب الأدوار ذوي الصلة، بتيسير ودعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لمتابعة جدول الأعمال هذا أكثر فأكثر بما يحقق فائدة الجميع.

ذات معنى للتحديات التي تواجه تنفيذ الولايات في الميدان وتتيح للمجلس تلقي المعلومات التي يطمأن إليها من الميدان.

٥٢ - وقال إن ضرورة توفير الموارد المالية واللوجستية والبشرية الكافية في المواعيد المناسبة أمر لا سبيل إلى المبالغة في أهميته. وأضاف أن ثمة حاجة ملحة إلى التصدي للاختلال بين الموارد والولايات. وقال إنه ينبغي للمنظمة أن تكفل للبلدان المستعدة للمساهمة بالأفراد القدرة على تدريب هؤلاء الأفراد وتزويدهم بالمعدات وعلى فهم العمليات اللوجستية وعمليات حفظ السلام. وأضاف أنه ينبغي تقديم الدعم المباشر إلى البلدان المساهمة بقوات والتعاون معها من أجل زيادة قدرة المنظمات الإقليمية. وقال إن تعزيز الدعم المقدم إلى أنشطة حفظ السلام الشاملة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي مسألة حيوية.

٥٣ - وقال إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تدعم بعثاتها بكل ما أوتيت، لا بالكلمات وإنما بالأفعال أيضا، وليس من حيث الموارد وحدها. وذكر أن حفظة السلام يثبتون التزامهم بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين وبمساعدة السكان المدنيين في البيئات المعادية، وعدم التخلي عنهم وقت الشدة وفي المواقف الصعبة. وأضاف أن إثيوبيا ما زالت ملتزمة بزيادة تعزيز مشاركتها في عمليات حفظ السلام من خلال توفير القوات وأفراد الشرطة والمراقبين العسكريين والموظفين المدنيين.

٥٤ - السيد بن مهدي (الجزائر): قال إن عملية حفظ السلام ازدادت تعقيدا خلال العقدين الماضيين حيث تسعى الدول الأعضاء إلى الاستجابة الفعالة لأنواع مختلفة من الصراعات مما يترتب عليه وجود قيود أكبر على الصعيدين الكيفي والكمي ووجود فجوة كبيرة بين الأهداف الطموح والموارد المحدودة. وذكر أنه يتعين على الدول الأعضاء في مواجهة هذه التحديات أن تعزز قدراتها وتحسن الحوار

ضروري ويجب أن تؤخذ فيه في الاعتبار مبادئ العمل الخاصة بكل طرف. وقال إن المناقشة القادمة في مجلس الأمن ستتيح للوفود فرصة لتعزيز وتطوير التوصيات الواردة بقرار مجلس الأمن ١٨٩٤ (٢٠٠٩).

٤٩ - وقال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على تحسين أساليب عمل اللجنة الخاصة ويرحب بالشروع في إجراء حوار غير رسمي بشأن هذا الموضوع. وأضاف أن من بين مجالات التحسين الممكنة طريقة تنظيم التقرير، ودور الأمانة العامة والمكتب، ومساعدة البلدان التي وجدت أن من الصعب عليها الاشتراك في المداولات. وقال إن هناك بعض التدابير التي يسهل نسبيا اتخاذها، مثل معالجة الموضوعات المتعلقة بتقديم التقارير مرة كل سنتين.

٥٠ - السيد كيريت (إثيوبيا): قال إن بلده كان من البلدان الرئيسية المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة منذ الخمسينيات وذكر أنه اشترك مؤخرا في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وأضاف أن مسألة حفظ السلام أصبحت على نحو متزايد مسألة معقدة كما أنه يتعين التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد بطريقة شاملة. وذكر أن من الأمور الأساسية أن تكون الولايات وأية تعديلات عليها واضحة وضوحا مطلقا منذ البداية وأن تعكس الحقائق الموجودة على الأرض ونوايا مجلس الأمن ووجهات نظر وإمكانيات البلدان المساهمة بالقوات أو بأفراد الشرطة. وأضاف أنه لا يمكن أن يكون هناك نهج "يناسب الجميع".

٥١ - وقال إنه ينبغي تعزيز التعاون الثلاثي والمشاورات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بالقوات أو أفراد الشرطة. وأضاف أن عقد الاجتماعات بانتظام بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بالقوات أو بأفراد الشرطة قبل تحديد الولايات من شأنه أن يشجع على إجراء مناقشات

على وجه الخصوص، العمل على الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع.

٥٧ - وقال إن الشراكات والترتيبات المنظمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمور ضرورية لإيجاد شبكة من القدرات المستقلة القادرة على الاستجابة وتلبية احتياجات عمليات حفظ السلام. وأضاف أن وفده يشدد على الدور الهام الذي تقوم به أفريقيا في إصلاح عمليات حفظ السلام وإعادة تنظيمها. وذكر أن الاتحاد الأفريقي يواصل عمله في وضع رؤية استراتيجية وتوفير القدرات العسكرية حتى يستطيع أن يتحمل مسؤولية أكبر في حفظ السلام. على أنه أضاف أن الاتحاد يواجه نقصا في الموارد والقدرات في الوقت الذي تتزايد فيه الاحتياجات. وذكر أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بدعم جهود حفظ السلام الأفريقية بتوفير التمويل المرن والقابل للاستمرار والذي يمكن التنبؤ به وهو ما يزيد فرص نجاح بعثات الاتحاد الأفريقي الموفدة على أساس ولايات من مجلس الأمن.

٥٨ - السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بعثات حفظ السلام يجب الاضطلاع بها وفقا للميثاق والمبادئ الأساسية لحفظ السلام وهي رضا الأطراف وعدم استعمال القوة إلا للدفاع عن النفس والحياد. وأضاف أن المفاهيم الجديدة التي تم اعتمادها لمواجهة الاحتياجات الناشئة والناجمة عن الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد لعمليات حفظ السلام يجب أن تكون متسقة مع المبادئ والمبادئ التوجيهية واللغة التي تحكم حفظ السلام كما هو متفق عليه في عمليات التفاوض الحكومية الدولية. وأضاف أنه ينبغي توجيه الاهتمام الواجب إلى الاتساق في استخدام اللغة المتفق عليها. وقال إن وفده يكرر أن الجمعية العامة واللجنة الخاصة هما أنسب محفلين لمناقشة المسائل والسياسات المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتبادل المعلومات وتكفل المساءلة على جميع المستويات. وأضاف أنه في هذا الجهد الجماعي ينبغي تقاسم المسؤولية مع تعزيز الحوار الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وقال إنه يتعين على مجلس الأمن أن يكفل توفير الموارد البشرية والمادية الكافية وأن يقوم باستعراض ولايات البعثات ومواردها على نحو أكثر تواترا من أجل تلبية احتياجاتها المتغيرة وإجراء عمليات الملاءمة الضرورية بغض النظر عن تعقيد النزاع أو عن الصعوبات التي تواجهه. وقال إن ما هو في الميزان هو مصداقية الأمم المتحدة.

٥٥ - وقال إنه يجب إشراك البلدان المساهمة بقوات في وضع وتقييم الولايات كما ينبغي لها أن تشارك على نحو أكثر إيجابية في عملية إصلاح حفظ السلام التي تجري في اللجنة الخاصة. وذكر أن دور اللجنة الخاصة، باعتبارها المحفل الوحيد الذي يجمع بين البلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة، ينبغي تعزيزه، بوسائل من بينها تحسين أساليب عملها. وأضاف أن وفده يأمل في أن يقترح فريق كبار الاستشاريين تدابير محددة لعلاج الوضع الراهن فيما يتعلق بالسداد للبلدان المساهمة بقوات. وقال إنه ينبغي للأمانة العامة أن تكفل سلامة الإدارة، وتحديد أوجه النقص، وأن تشرك الدول الأعضاء في الدروس المستفادة من تقييمات أداء مختلف البعثات.

٥٦ - وقال إنه على الرغم من تغير طبيعة النزاعات، بما في ذلك تكرار مشكلة عدم احترام الأطراف لالتزاماتهم، فإنه ينبغي أن يستمر القيام بعمليات حفظ السلام وفقا للمبادئ التوجيهية وخاصة عدم استعمال القوة إلا في حالات الدفاع المشروع عن النفس. وذكر أن عمليات حفظ السلام تحتاج إلى المرونة والقدرة على التكيف ولكن ذلك لا ينبغي أن يؤدي إلى الإسراف في استخدام القوة، كما يجب أن تشمل جهود التسوية المفاوضات السياسية والعمل الدبلوماسي. وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي ككل، وللمجلس الأمن

٦١ - وقال إن دور الترتيبات والوكالات الإقليمية ينبغي أن يكون متسقاً مع الفصل الثامن من الميثاق وألا يكون بحال من الأحوال بديلاً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وألا يعرقل التطبيق التام للمبادئ التوجيهية المتعلقة بحفظ السلام، أو يعفي المنظمة من مسؤوليتها الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين.

٦٢ - السيد آليا (بنن): قال إن مبادرة الأفق الجديد والاستراتيجية العالمية للدعم الميداني ستجعلان عمليات حفظ السلام أكثر فعالية وأكثر اتساقاً. وذكر أن إنشاء مراكز الدعم الإقليمية، بما فيها مركزا غنتسي وغرب أفريقيا، سيحقق مزيداً من الاستقلال للبعثات التي توفد إلى أفريقيا ويعزز قدرتها على الاستجابة السريعة في الظروف المعقدة الناشئة. وأضاف أن حكومته تؤيد بقوة التعاون فيما بين البعثات الذي أتاح التوصل إلى حل لمشكلة نقص الأفراد والموارد خلال أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار، وأعرب عن أمله في التوسع في هذه التجربة لتشمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وذلك للتعويض عن عدم وجود قوة احتياطية للاستجابة عند الحاجة.

٦٣ - وقال إنه لا بد من استمرار المشاورات حتى يتوافر لدى جميع الدول الأعضاء نفس التصور لمفهوم عمليات حفظ السلام القوية وحماية المدنيين. وأضاف أن بنن ترحب بزيادة معدلات السداد عن المعدات المملوكة للوحدات وأعرب عن أمله في زيادة معدلات السداد للبلدان المشاركة بقوات أيضاً. وقال إن هذه المعدلات ينبغي أن تغطي في أقل القليل المصروفات التي تتكبدها البلدان ذات الموارد المحدودة. وذكر أنه يجب تزويد عمليات حفظ السلام بالموارد البشرية والمادية والمالية الكافية. وقال إن من المهم، مع الزيادة

٥٩ - وذكر أنه يجب تزويد بعثات حفظ السلام منذ البداية بالدعم السياسي والموارد البشرية والمالية واللوجستية المثلّية، وتحديد الولايات واستراتيجيات الخروج تحديداً واضحاً على نحو يمكن تحقيقه. وذكر أن هذه الولايات والاستراتيجيات لا ينبغي أن تكون بديلاً للجهود التي تبذل في التصدي للأسباب الجذرية للتراع والتي يجب تناولها في الهيئات الاجتماعية والاقتصادية والإغاثية المناسبة. وذكر أن نجاح عمليات حفظ السلام يجب أن يكون مسؤولية مشتركة وأنه يجب التواصل مع جميع الأطراف، وخاصة البلدان المساهمة بقوات، وأن يكون هناك تعاون ثلاثي فعال بين مجلس الأمن، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة. وأضاف أن حفظ السلام وبناء السلام أمران مرتبطان ولا يجب أن ينظر إليهما كأمرين مستقلين؛ وأضاف أن العمليات يجب أن تمضي معاً بحيث تيسر الإنعاش الاقتصادي والتنمية وبناء القدرات الوطنية، على أساس الملكية الوطنية، وتمهيد السبيل إلى استراتيجية محكمة للخروج. وأضاف أن هذه العمليات ينبغي أن تحول دون تكرار التراع المسلح وأن تحقق السلم المستدام.

٦٠ - وقال إن حكومته تشدد على أهمية منع حفظ السلام من أن يتحول إلى فرض للسلام. وذكر أن استخدام القوة في عملية حفظ السلام لا ينبغي أن يؤدي تحت أي ظرف من الظروف إلى تهديد العلاقة الاستراتيجية بين البلد المضيف وبعثة حفظ السلام. وأضاف أن حماية المدنيين هي مسؤولية أولى للبلد المضيف وأنه حيث توجد ولاية فإنه يلزم الأخذ بنهج كلي يشمل توفير الموارد الكافية في الوقت المناسب وتوفير الدعم اللوجستي والتدريب. وقال إن حماية المدنيين لا ينبغي أن تتخذ ذريعة للتدخل العسكري من جانب الأمم المتحدة لأن مثل هذا العمل يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الخسائر بين المدنيين.

وأضاف أن مفهوم حفظ السلام القوي ما زال يناقش في اللجنة الخاصة ومع ذلك فإنه يجري تنفيذه فعلا. وقال إن وفده يعتقد أن هذا المفهوم يؤدي إلى وجود عداء بين القوات والمدنيين الذين يفترض أن تساعد هذه القوات. وذكر أنه لم يقدم إيضاح لمن سيكون المستهدف من حفظ السلام القوي، ومعنى هذا أن الحكومات القائمة نفسها يمكن تصنيفها على أنها "مفسدة" ومن ثم يتعين التصدي لها.

٦٦ - وذكر أن سلامة وأمن حفظة السلام مسألة بالغة الأهمية وأن وفده يبحث إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة السلامة والأمن على النظر في هذه المسألة بشكل أوفى. وأضاف أن من غير الواضح ما إذا كانت زيادة عدد حالات الاعتداء والاستغلال الجنسيين يمكن أن تعزى إلى انخفاض مستوى التدريب قبل الوزع، أو إلى طول مدة المهمات التي توفد فيها القوات، أو إلى عوامل أخرى. وحث إدارة عمليات حفظ السلام على تيسير سفر القوات لرؤية أسرهم في أوقات إجازاتهم، واقترح أن تؤخذ جميع الإجازات في العواصم.

٦٧ - وذكر أن وفده يعتقد أن جميع المشاكل التي تواجه في عمليات حفظ السلام يمكن الإقلال منها إلى أدنى حد من خلال التعاون الثلاثي الفعال في جميع المراحل. وقال إن عملية حفظ السلام لا يمكن أن تحقق النجاح إلا إذا تناسب الموارد والقدرات مع المهام وإلا إذا اشترك القائمون بالتنفيذ في تخطيط وصياغة الولايات. وأضاف أن وفده يرحب بالمبادرة الخاصة بزيادة معدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات وأن زيادة المعدلات من شأنها أن ترفع الروح المعنوية للبلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة، وخاصة بلدان حركة عدم الانحياز التي تسهم بالعدد الأكبر من الأفراد العاملين في الميدان.

السريعة في عدد العمليات، احترام التوصيات الواردة بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (فريق الإبراهيمي) فيما يتعلق بإنشاء عمليات جديدة لحفظ السلام.

٦٤ - وقال إن حكومته تقدر الجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية التي تعمل بحق للتخفيف من معاناة السكان المدنيين، ولكنها تنأى بنفسها عن منظمات المجتمع المدني التي تعتمد، من أجل الحصول على التمويل من الجهات الراعية لها، إلى توجيه اتهامات لا أساس لها ولا دليل عليها ضد القوات التي تقوم بمهام ولاياتها معرضة حياتها للخطر. وأضاف أن بنن تثنى على النهج الحريص الذي اتبعته الأمانة العامة في إجراء تحقيقات تقصي الحقائق وفي اتخاذ التدابير على أساس الرفض المطلق لأي سلوك يتعارض مع الأهداف ومدونات السلوك الخاصة بعمليات حفظ السلام.

٦٥ - السيد شيبازيوا (زمبابوي): قال إن حكومته تعتقد اعتقادا جازما بأن المفاهيم الجديدة لعملية حفظ السلام ينبغي ألا تنفذ إلا بعد قيام اللجنة الخاصة باستعراض شامل لها. وتساءل عن سبب إصرار بعض الوفود على تنفيذ مبادرة الأفق الجديد على اعتبار أنها ورقة غير رسمية لم تويدها الجمعية العامة بعد. وذكر أنه توجد بالفعل مبادئ توجيهية لعمليات حفظ السلام وأن السرعة لا تؤدي إلى شيء. وأضاف أن إصلاح قطاع الأمن تم تنفيذه قبل التوصل إلى توافق في الآراء وأنه لا يوجد تفاهم مشترك على ما يعنيه هذا الإصلاح، وأنه ما كان يجوز أبدا اعتبار أن من المسلم به أن الدولة تريد دعوة الدول أو الجماعات المسجلة لتقديم المساعدة في هذا الصدد. وقال إن ذلك يصدق أيضا على حماية المدنيين حيث أعطي عدد من البعثات ولاية حماية المدنيين قبل إضافة عنصر حماية المدنيين إلى برامج التدريب ومع ذلك يوجه اللوم إلى البلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة إذا لم تنفذ ولاية حماية المدنيين التنفيذ السليم.

٧٠ - وقال إن بنغلاديش أسهمت إسهامات كبيرة في السلم والأمن الدوليين. وأضاف أنها اشتركت منذ عام ١٩٨٨ في ٣٦ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ٥٢ بلدا وكان لها أكبر عدد من القوات في الميدان. وذكر أن أكثر من ١٠٠ فرد من حفظة السلام التابعين لها قد فقدوا حياتهم أداء لواجبهم وأن تضحياتهم لم تكن عبثا وأن بنغلاديش ملتزمة بمواصلة شراكاتها مع الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

٧١ - السيد كافيرو (أوغندا): أثنى على مبادرة الأفق الجديد التي أتاحت فرصة للأخذ بنهج أكثر اتساقا وأكثر شمولاً على جميع المستويات، ورحب بالاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، وخاصة النهج العالمي والإقليمي الجديد.

٧٢ - وذكر أن من المهم التسليم بأن قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام في أي مكان تتأثر سلبيا بصورة المنظمة. وأضاف أن انعدام التناسب الحالي بين الولايات والموارد يجب التصدي له، وخاصة فيما يتعلق بالأصول الجوية. وذكر أن نجاح البعثات يقتضي تحديد الأسباب الجذرية للتراعات والتصدي لها في مرحلة التخطيط، وأن هذا يتطلب فهما واضحا للحالة في الميدان. وقال إن جهود حفظ السلام ينبغي أن تدعم التوصل إلى حل سياسي للتراعات، واحترام سيادة الدول، والحفاظ على الحياد، والعمل مع جميع الأطراف للتغلب على مشاكلها. وقال إنه لا بد من بذل جهود منسقة لإشراك المرأة في عمليات حفظ السلام وصنع السلام.

٧٣ - وذكر أن التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات أمر حاسم بالنسبة لضمان وضوح الأهداف والولايات السياسية وضمان مصداقيتها وإمكانية تحقيقها. وأضاف أن التعاون بين جميع أصحاب المصلحة في عمليات حفظ السلام يجب تعزيزه. وقال إن من

٦٨ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن عمليات الوساطة وعمليات حفظ السلام أسهمت في تحقيق انخفاض كبير جدا في عدد التراعات المسلحة منذ انتهاء الحرب الباردة. وذكر أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي أكثر فعالية من حيث التكاليف وأكثر نجاحا من العمليات الأخرى وأن تكلفة الفرصة الضائعة لا يمكن قياسها بالموارد المالية وغيرها من الموارد. وذكر أن نجاح عمليات حفظ السلام، التي أصبحت أكثر تعقيدا وأصبحت متعددة الأبعاد، سوف يتوقف مستقبلا على الدعم السياسي وعلى توفير الموارد المالية واللوجيستية والموارد البشرية الكافية وتوفيرها في الوقت المناسب. وأضاف أن وفده يرحب بإنشاء فريق كبار الاستشاريين للنظر في معدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات وما يتصل بذلك من مسائل.

٦٩ - وقال إن ضمان الشراكة الفعالة وتحقيق ملكية جميع أصحاب المصلحة يقتضيان أن تكون هناك شراكة سياسية واسعة بين الأمم المتحدة والحكومة المضيفة من خلال الحوار وتوافق الآراء. وأضاف أنه لا بد من إجراء مشاورات فعالة وشاملة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، وأن تؤخذ وجهات نظر البلدان المساهمة بقوات في الاعتبار عند وضع الولايات أو تغييرها وعند تحديد المواعيد. وقال إن ثمة حاجة إلى التمثيل العادل للبلدان المساهمة بقوات في عملية اتخاذ القرارات داخل الأمانة العامة وفي عملية تنفيذ تلك القرارات. وأضاف أن ولايات حفظة السلام يجب أن تكون واضحة ومحددة، ومدعومة بالموارد الكافية لضمان السلامة والأمن والتدريب. وذكر أن الشراكة ينبغي أن تشمل، على الصعيد التنفيذي، توفير ظروف العمل الملائمة لحفظة السلام، والتنسيق بين أصحاب المصلحة الذين يتعلق بهم الأمر وبين الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الثنائيين والإقليميين كما ينبغي تنسيق الجهود بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

يوليه ٢٠٠٦. وذكر أن جميع هذه الهجمات موثقة وأشير إليها في تقارير الأمم المتحدة. وأضاف أنه تم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ قتل ضابط بلجيكي أثناء قيامه بمهمة البحث عن بقايا القنابل العنقودية التي خلفها العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦. وقال إن مما هو جدير بالإشارة أن إسرائيل دأبت على رفض تسليم خرائطها التي تبين مواقع هذه الذخائر، مما يفتح الباب لمزيد من الضحايا الأبرياء سواء من المدنيين أو من حفظة السلام.

٧٦ - وقال إن الجمهورية العربية السورية، من جانبها، تتمتع بعلاقات ممتازة مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وتعاون معهما تعاوناً إيجابياً بناءً، كما هو ثابت في تقارير مختلفة للأمم المتحدة على مدى السنوات وكما اعترف به مسؤولو القوتين أنفسهم.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٠ مساءً.

المهم أيضاً العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بما فيها الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وذكر أن العلاقات مع هذه المنظمات يجب أن تكون متسقة مع الفصل الثامن من الميثاق. وأضاف أن حكومته ترحب بالدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتشدد على أهمية وإلحاح توفير الموارد التي يمكن التنبؤ بها والاعتماد عليها والمقدمة في الوقت المناسب لتمكين البعثة من الوفاء بولاياتها.

٧٤ - وذكر أن إدراج أنشطة بناء السلام، وخاصة إعادة البناء الاجتماعي - الاقتصادي، في عمليات حفظ السلام مسألة حيوية بالنسبة للانتعاش والنجاح المستمرين. وقال إن وفده يطالب المنظمة بالعمل على توافر مزيد من الاتساق في أنشطة صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية.

٧٥ - السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن الأكاذيب والادعاءات التضليلية التي صدرت عن ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الجلسة السابقة لم تكن سوى محاولة للتغطية على حقيقة أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو سبب وجود أربع بعثات سلام للأمم المتحدة، بينها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ومحاولة لحرف الأنظار عن جرائم الدولة الإرهابية التي ترتكبها إسرائيل. وأضاف أن إسرائيل قامت باعتداءات متكررة على المدنيين العزل وعلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وضرب بعض الأمثلة فقال إنه حدث قتل للمتظاهرين السلميين في ٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه ١٩١١، واعتداء متعمد على مقر قوات فيجي التابعة لبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عام ١٩٩٦ أدى إلى مقتل ١٠٦ من المدنيين، ومهاجمة لموقع لمراقبة الهدنة بالقنابل عمداً في جنوب لبنان في تموز/